

دراسة تحليلية لواردات الجزائر في ظل التوجهات الجديدة لقانون الاستثمار 2011-2022

An Analytical Study of Algeria's Imports in Light of New Trends in Investment Law 2011-2022

بلعلي عز الدين¹، دهيمي عمر²

¹ مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، الجزائر i.belala@univ-bouira.dz

² مخبر الاقليم المقاولاتية والابتكار، جامعة البويرة، الجزائر، om.dehimi@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2024/12/15

تاريخ القبول: 2024/11/26

تاريخ الاستلام: 2024/05/02

ملخص:

تناولنا من خلال ورقتنا البحثية موضوع دراسة تحليلية لواردات الجزائر في ظل التوجهات الجديدة لقانون الاستثمار في الجزائر للفترة 2011-2022، حيث تطرقنا الى اهمية تشجيع الاستثمار في الجزائر من أجل مضاعفة الانتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والوصول الى التوازن في الميزان التجاري، اعتمدنا خلال دارستنا التحليلية على السلسلة الزمنية لواردات الجزائر للفترة 2011-2022، كما قمنا بإجراء مقارنة تحليلية بين الناتج الداخلي الخام وقيمة الواردات من اجل معرفة تأثير هذا الاخير على قيمة وحجم الواردات.

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا، توصلنا الى انه توجد علاقة عكسية بين الاستثمار وحجم الواردات، أي كلما زاد الاستثمار قلت الواردات، بمعنى تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة وتقليص حجم الواردات من جهة اخرى.

الكلمات المفتاحية: الواردات، قانون الاستثمار، الميزان التجاري.

Abstract:

Through our research paper, we conducted an analytical study on Algeria's imports in light of the new trends of investment law in Algeria for the period 2011-2022. We highlighted the importance of encouraging

¹ المؤلف المرسل: بلعلي عزالدين i.belala@univ-bouira.dz

investment in Algeria to increase productivity, achieve self-sufficiency, and attain balance in the trade balance. Our analytical study relied on the time series of Algeria's imports from 2011 to 2022. We also conducted an analytical approach comparing gross domestic product (GDP) and the value of imports to understand the impact of the latter on the value and volume of imports.

We used a descriptive analytical method in our study and found an inverse relationship between investment and the volume of imports. In other words, as investment increases, imports decrease, meaning achieving self-sufficiency on one hand and reducing the volume of imports on the other.

Keywords: Imports; Investment law; Trade balance.

مقدمة:

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة الى تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي وارساء مبدأ العدالة الاجتماعية، في اطار العولمة الاقتصادية والتطور التكنولوجي، حيث تعتبر التجارة الخارجية احد اهم الحلقات الرئيسية لتفعيل ديناميكية التنمية المحلية، من خلال سلاسل الامداد والتوريد التي تسمح للدولة بتصدير الفائض من المنتجات واستيراد المنتجات التي ليست لها ميزة مطلقة في انتاجها، وهذا في اطار استراتيجية وخطة واضحة مبنية على دراسات معمقة تحدد مبادئ وأسس التجارة الخارجية للدولة في ظل تحقيق مبدأ توازن الميزان التجاري، والموازنة بين الصادرات والواردات من اجل تفادي العجز، الامر الذي دفع الحكومات المتعاقبة في الجزائر الى وضع خطط واستراتيجيات للرفع من الناتج الداخلي الخام وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه للتصدير، ومنه تحقيق الموازنة الآلية في حلقة التجارة الخارجية، مما يفضي بالضرورة الى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات التي تبقى مقصورة فقط على المواد الاولية والمواد نصف مصنعة التي تدخل في حلقة الانتاج مرة اخرى، ومنه وكمرحلة نهائية تحقيق الموازنة العامة للتجارة الخارجية، والوصول الى ارساء مبادئ تطور الاقتصاد الكلي في ظل تحقيق الاستقلالية المالية والتنوع الاقتصادي.

إن الارتفاع غير مدروس للواردات من السلع والخدمات يؤدي بدرجة كبيرة الى القضاء على الصناعات المحلية، خصوصا مع النقص الحاصل الذي تشهده الجزائر في الصادرات غير نفطية، والذي يزيد من هشاشة الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية في حالة انخفاض اسعار النفط، كما يؤثر على احتياطي

الصرف للبلد، لهذا قامت الدولة الجزائرية بتأسيس قانون الاستثمار الجديد الذي يضمن التسهيلات الكاملة والاجراءات المناسبة للشركات الاجنبية والمحلية، من اجل تشجيع الاستثمار بغية الرفع من الانتاج المحلي و تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم تقليص حجم الواردات.

وعلى ضوء كل هذا قمنا بطرح الاشكالية التالية

الى أي مدى يساهم قانون الاستثمار في الرفع من الانتاجية وتقليص حجم الواردات؟

ومن اجل الاجابة على هذه الاشكالية قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية

- ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر؟

- ما هو واقع قانون الاستثمار في الجزائر؟

- ما هو دور الاستثمار في الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الواردات؟

فرضيات الدراسة:

-التجارة الخارجية تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية في الجزائر

-قانون الاستثمار الجديد هو مجموعة من القرارات والاجراءات والتحفيزات تهدف في مجملها الى

تبسيط مراحل الدخول للاستثمار للراغبين في ذلك.

- يكمن دور الاستثمار من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، ومنه تتمين المنتج المحلي وبالتالي
تقليص الواردات السلعية.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في كون قطاع الاستثمار هو المحرك الرئيسي للتنمية وتحقيق المتطلبات الاقتصادية وتخفيض فاتورة الاستيراد، حيث عرفت الجزائر لسنوات طويلة عجز الميزان التجاري بسبب ارتفاع فاتورة الواردات ونقص الصادرات غير النفطية، وعدم امكانية قطاع الاستثمار الداخلي من مواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات، مما دفع الدولة الجزائرية للاهتمام بقطاع الاستثمار وخلق الثروة من خلال قانون الاستثمار الجديد ، الذي يهدف الى بناء ترسانة اقتصادية ذات طبيعة انتاجية تفضي من خلالها الدولة الجزائرية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص حجم الواردات من المنتجات التامة، حيث يبقى

الاستيراد محصورا على بعض المواد الاولية والمنتجات النصف مصنعة فقط، وهذا ما دفعنا لإجراء هذه الدراسة لإيجاد حلول فعلية من اجل جعل الاستثمار هو المحرك الرئيسي لقاطرة التنمية، من خلال مساهمته في تحقيق الاكتفاء الذاتي، زيادة حجم الصادرات غير النفطية، وتقليص حجم الواردات. منهج الدراسة: من اجل الوصول الى نتائج دقيقة وتحليلات علمية مفسرة، سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي
هيكال الدراسة:

- المحور الاول: ماهية التجارة الخارجية
- المحور الثاني: واقع قانون الاستثمار في الجزائر
- المحور الثالث: دراسة فعالية قانون الاستثمار في تقليص الواردات للفترة الممتدة 2011-

2022

المحور الاول: ماهية التجارة الخارجية

1. مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية على انها عملية تبادل دولي بين وحدات سياسية لمختلف السلع والخدمات، تتميز هذه الوحدات بالاستقلالية والسيادة القومية، تنشأ جراء هذه المبادلات مجموعة من الالتزامات من جانب الطرفين، يؤطرها العقد المبرم بينهما

2. اهمية التجارة الخارجية:

تسهم التجارة الخارجية بدرجة كبيرة في زيادة الرفاه الاقتصادي، وتفعيل ديناميكية التنمية والتطور الاقتصادي، كما تمكن الدول بالرغم من اختلاف الميزات النسبية للإنتاج فيما بينها باقتناء السلع وتحقيق المتطلبات حتى وان تباعدت المسافات بينها، إن تحقيق الاكتفاء الذاتي والكلي امر مستحيل دون اللجوء الى التجارة الخارجية، حيث انه لا بد لأي بلد يطمح الى تأمين الاقتصاد القومي والاستقرار على الصعيد الاقتصادي والمالي، ان لا يكون في عزلة عن العالم الخارجي وان يدخل في حيز التجارة الدولية للتصدير

والاستيراد، لأنه حتى وان حقق الانسان ما عليه من اعمال ودراسات علمية، تبقى الطبيعة والظروف المناخية محددا اساسيا لميزة الانتاج في العالم.

مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

1 مرحلة التحرير الجزئي 1990:

تميز هذه المرحلة بالقيود النسبي على التجارة الدولية، وهذا بعد ان كان في السابق الاستيراد والتصدير حكرا على الدولة فقط، قامت الدولة بالسماح للمتعاملين الاقتصاديين بالاستيراد من الخارج، لكن بالرغم من هذا بقي نوع من التقييد الجزئي يمارس عليهم، جاء كل هذا بنص القانون 92/16 في الفترة 1990/08/07

2 مرحلة الرفع التام للقيود على التجارة الخارجية 1990-1991:

جاء اثار السلبية التي تنجر عن تقييد التجارة الخارجية وما تمخض عنها من عراقيل للتنمية والاقتصاد القومي، تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 في فيفري 1991 الذي ينص على تحرير التجارة الدولية والغاء الاحتكار من طرف الدولة للتجارة الدولية

3 مرحلة التضييق على التجارة الخارجية 1992:

كان هذا جراء عدم مقدرة الدولة التحكم في تبعات تحرير التجارة الدولية بسبب نقص التقنيات والخبرة اللازمة وهذا طبقا للتعليمية 625 التي تنص على اعادة امتيازات التسيير في مجال التجارة الدولية الى الادارة العمومية.

4 مرحلة رفع القيود بصفة كاملة على التجارة الدولية 1994

تم التحضير لتعاقد الدولة في هذه المرحلة مع صندوق النقد الدولي، كما ان الدولة قررت تحرير نظام الصرف الاجنبي وكذا تقليص الضرائب المفروضة على الواردات وانشاء مؤسسات تتكفل بدعم وترقية الصادرات، تجسدت في هذه المرحلة الرغبة الكبيرة للحكومة للاتجاه نحو نضام اقتصاد السوق، والانفتاح على الاسواق الخارجية.

المحور الثاني: واقع قانون الاستثمار في الجزائر:

اولا قوانين الاستثمار الصادرة في الجزائر خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي:

- المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار:

يشمل المستثمر الوطني الخاص والمستثمر الاجنبي، وهو اول مرسوم يتناول موضوع الاستثمار في الجزائر بعد انفتاحها على العالم الخارجي، حيث اكد على مبدأ الحرية في الاستثمار بصفة محدودة ونسبية، من اهم ما تضمنه المرسوم هو انشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته، التي تعنى بمتابعة ودعم المستثمرين

- القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار:

توسع مجال تطبيقه حيث يشمل المستثمر الوطني الخاص والعام وكذا المستثمر الاجنبي، كرس هذا القانون حرية الصناعة والتجارة، ودعم المستثمرين، وتقديم التحفيزات والضمانات للمستثمرين، كما يستفيد المستثمر الاجنبي لنفس المعاملة القانونية التي يحظى بها المستثمر الوطني، ضمان الاستقرار التشريعي لقانون الاستثمار، تضمن هذا القانون ايضا انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ANDI، التي تهتم بتسجيل ومنح المزايا للاستثمارات، تم ايضا من خلال هذا القانون اعتماد المجلس الوطني للاستثمار CNI الذي يشرف عليه رئيس الحكومة ويتكون من مختلف الوزارات ذات الصلة.

- القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار:

تم من خلال هذا القانون تحديد مجموع المجالات القابلة للاستثمار، والتي تم تقليصها مقارنة بالقوانين السابقة، كما تم ايضا التطرق الى الاستغناء عن بعض اشكال الاستثمار، اهتم هذا القانون بإعطاء تحديدات ادق بالنسبة للمستثمر الوطني والمستثمر الاجنبي، تم في هذا القانون الغاء تحديد نشاطات الاستثمار وبالتالي السماح للمستثمرين الاستثمار في أي مجال يرغبون.

- القانون الجديد 22-18 الخاص بالاستثمار:

تم اصداره سنة 2022، نص بخلاف القوانين السابقة على حماية الملكية الفكرية للمستثمر، كما تم توسيع نطاق القطاعات ذات اولوية في الاستثمار، بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص فاتورة

الاستيراد، من بين هذه القطاعات القطاع الفلاحي، القطاع السياحي، الطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة، اولى ايضا القانون الجديد للاستثمار اهمية كبيرة لنظام المناطق، من اجل انعاش تلك المناطق المغيبة عنها التنمية والتي سميت بمناطق الظل، وهذا مقابل تحفيزات يتلقاها المستثمرون في تلك المناطق، وكغاية اساسية يهدف قانون الاستثمار الى تحقيق التنوع الاقتصادي، والاكتفاء الذاتي، وزيادة الصادرات غير النفطية وتقليص فاتورة الاستيراد للمنتجات التامة التي لا تدخل في حلقة الانتاج

المحور الثالث: دراسة فعالية قانون الاستثمار في تقليص الواردات للفترة الممتدة 2011-2022

تعتبر التجارة الخارجية محرك للنشاط الاقتصادي في البلاد، حيث يتم من خلالها الانفتاح على العالم الخارجي واستيراد متطلبات البلاد من السلع والخدمات وكذا تصدير فائض الانتاج من مختلف المنتجات، لهذا الغرض يعتبر الاستيراد عنصرا هاما لدعم ديناميكية الانتاج، من خلال استيراد المنتجات النصف مصنعة والمواد الاولية التي تدخل في حلقة الانتاج، كما انه يتم استيراد المنتجات التي ليس للدولة ميزة مطلقة في انتاجها، من اجل ذلك سوف نقوم بدراسة تحليلية للسلسلة الزمنية للواردات خلال الفترة 2011-2022، حتى يتسنى لنا تحديد تأثير قوانين الاستثمار المتعاقبة في الجزائر، ودورها في تشجيع الاستثمار وخلق الانتاجية، والرفع من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي تقليص حجم المنتجات المستوردة، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات

اولا دراسة تحليلية للواردات للفترة الممتدة من 2011-2022

تعتمد الجزائر في اقتصادها بدرجة كبيرة على الواردات سواء الموجهة للإنتاج او للاستهلاك، لهذا تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لإيجاد توليفة اقتصادية، من اجل ان تكبح جماح الاستيراد وتحقق التوازن في الميزان التجاري، عن طريق تشجيع الانتاج المحلي ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي الذي يمثل تطور الواردات الجزائرية للفترة 2011-2022

الجدول رقم (01): تركيبة الواردات الكلية حسب فوج المنتجات للفترة 2011-2022 (الوحدة مليون دولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
7855	8946	10550	9013	8483	9261	المواد الغذائية
1234	2247	2720	4139	4659	1094	الطاقة
1490	1489	1812	1732	1729	1676	المواد الأولية
10972	11482	12301	10642	9994	10047	المواد نصف مصنعة
479	638	629	477	310	364	التجهيزات الفلاحية
14709	16369	18115	15233	12793	15091	التجهيزات الصناعية
7904	8243	9894	10539	9400	6890	السلع الاستهلاكية
4239	2672	2998	2693	3682	1986	متفرقات اخرى
48882	52086	59019	54468	51050	46409	المجموع

2022	2021	2020	2019	2018	2017	
10369	8877	7723	7694	8199	8069	المواد الغذائية
581	513	890	1369	977	1899	الطاقة
4037	3401	2199	1921	1814	1456	المواد الأولية
9581	7313	7614	9840	10468	10483	المواد نصف مصنعة
204	247	198	437	537	585	التجهيزات الفلاحية
8321	9158	8997	10845	12824	13368	التجهيزات الصناعية
5282	6498	5577	7934	9312	8129	السلع الاستهلاكية
383	1398	2523	4284	4161	4084	اخرى
38757	37405	35421	44323	48292	48074	المجموع

المصدر : من انجاز الباحثين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر الموقع الرسمي [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz)

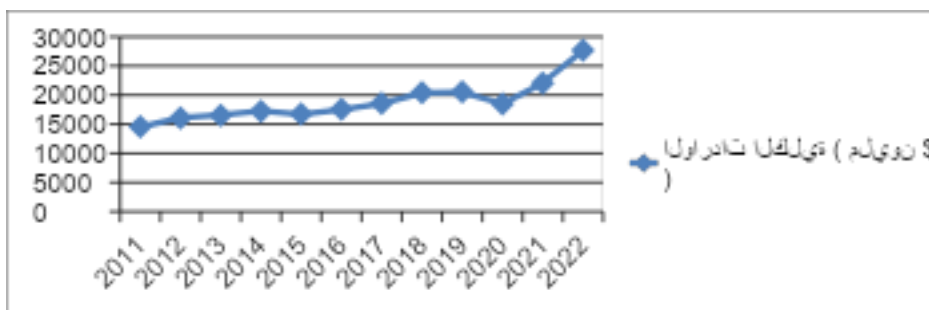
[algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz) / تاريخ الاطلاع 19/03/2024

من خلال تحليلنا للسلسلة الزمنية للواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة الممتدة من

2011- 2022، يتبين لنا ان الواردات خلال سنة 2011 بلغت 46.4 مليار دولار، حيث مثلت

التجهيزات الصناعية النسبة الكبيرة من مجموع الواردات لنفس السنة بقيمة اجمالية قدرت 15 مليار دولار، بنسبة 32.5% من مجموع الواردات، وهذا نظرا لحاجة الجزائر الكبيرة للتجهيزات الصناعية من اجل الاستثمار في مختلف المجالات، في حين مثلت المواد النصف مصنعة المرتبة الثانية من مجموع الواردات لنفس السنة بقيمة قدرت 10 مليار دولار، والمواد الغذائية 9.2 مليار دولار، اما باقي المنتجات المستوردة فهي متقاربة القيمة تقريبا.

الشكل رقم(01) التمثيل البياني للواردات الكلية للفترة 2011-2022



المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 01

خلال سنة 2012 استمرت الواردات الجزائرية في الارتفاع لتصل الى 51 مليار دولار، في حين انه انخفض مجموع الواردات من التجهيزات الصناعية من 15 مليار دولار سنة 2011 ليستقر عند 12 مليار دولار سنة 2012، لكن في المقابل، ارتفعت السلع الاستهلاكية من 6.8 مليار دولار للسنة السابقة الى 9.4 مليار دولار لسنة 2012، قدرت نسبة الارتفاع 36%، كم نلاحظ ايضا ارتفاع فاتورة استيراد المواد الطاقوية لسنة 2012 حيث سجلت في السنة الفارطة 1 مليار دولار بينما ارتفعت في سنة 2012 مسجلة 4.6 مليار دولار .

بقيت الواردات الجزائرية على نفس النسق المتقارب الى غاية سنة 2014 حيث تم تسجيل قيمة الواردات لنفس السنة 59 مليار دولار، بنسبة ارتفاع قدرت 27% مقارنة بسنة 2011، حيث مثلت واردات المواد نصف مصنعة النسبة الاكبر من الواردات، بسبب الاجراءات الحكومية وقوانين الاستثمار المتبعة في الجزائر التي تهدف الى الرفع من الطاقة الانتاجية للمنتجات الالكترونية والكهر ومنزلية التي اصدرت وحددت الاستثمارات التي تعنى باستيراد المنتجات على حالتها النهائية SKD او المنتجات

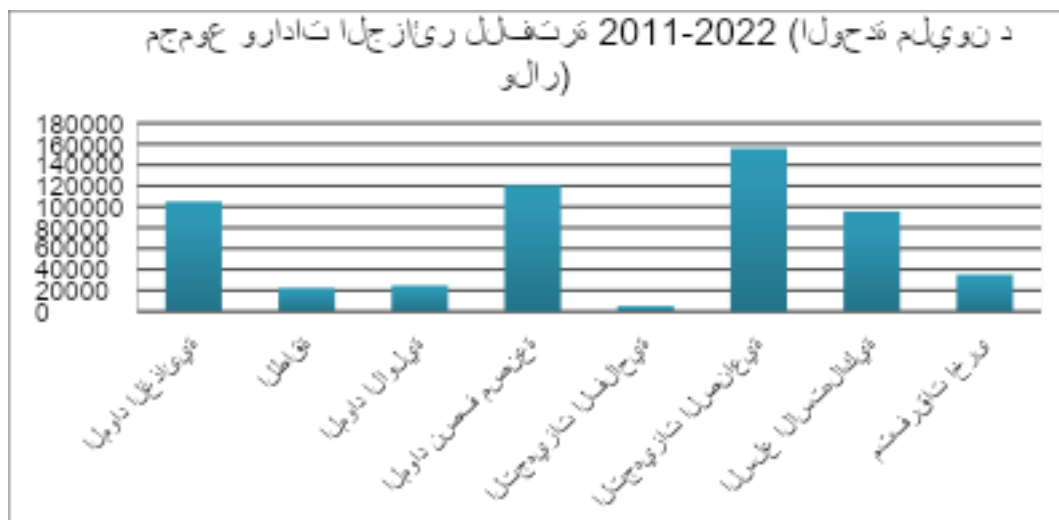
النصف مصنعة CKD فقد فصل قانون الاستثمار فيها وما هي شروط استيراد كل نوع منها، بلغت قيمة الواردات للمنتجات النصف مصنعة لنفس السنة 12.3 مليار دولار

عادت الواردات للانخفاض سنة 2016 لتصل الى 48.8 مليار دولار بعد ما كانت 59 مليار دولار سنة 2014، انخفضت بفعل تقليص قيمة الواردات الغذائية بنسبة 26% مقارنة بسنة 2014، وهذا جراء الاجراءات الحكومية الرامية الى تشجيع المنتج المحلي وتقليص الواردات من المنتجات التي يتم انتاجها محليا، وكذا تشجيع الاستثمار في ميدان الصناعات الغذائية التحويلية .

خلال سنة 2020 وبفعل السياسات والاستراتيجيات الجزائرية المطبقة جراء انخفاض اسعار النفط، ورغبة من الحكومة في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، قامت الحكومة الجزائرية بفرض قيود على الاستيراد، وتحديد قائمة المنتجات القابلة للاستيراد والمنتجات الغير قابلة للاستيراد، الامر الذي ادى الى انخفاض قيمة الواردات بنسبة كبيرة بعد ان كانت 48.8 مليار دولار سنة 2016 لتتخفض الى 35.4 مليار دولار سنة 2020، مسجلة بذلك انخفاض نسبته 40.6 %، الامر الذي يؤكد نجاعة السياسات والقوانين الاستثمارية التي اعادت المنتج المحلي للظهور في بعض المجالات، واسست الى استراتيجيات تهتم بتطوير المنتج المحلي طبقا للمواصفات العالمية حتى يحظى بالقبول المحلي والولوج به الى عالم التصدير، ومن ثم تقليص فاتورة الاستيراد وزيادة قيمة الصادرات غير النفطية للبلد.

خلال سنة 2022 ارتفعت الواردات الجزائرية لتصل الى 38.7 مليار دولار، وهذا جراء بعض الاجراءات الحكومية المتمثلة في السماح باستيراد بعض المنتجات التي كانت عليها بعض القيود في السابق مثل المنتجات النصف مصنعة الموجهة لعملية الانتاج، وكذا بعض المنتجات الغذائية، والسلع

الاستهلاكية الشكل رقم (02) مدرج تكراري لمجموع تركيبة الواردات الجزائرية للفترة 2011-2022



المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 01

من خلال الشكل رقم (02) الذي يمثل مدرج تكراري للتركيبية الاجمالية لقيمة الواردات الجزائرية لمدة 12 سنة، خلال الفترة 2011-2022، التجهيزات الصناعية تمثل القيمة الاكبر للواردات خلال فترة الدراسة بنسبة 27.6% من مجموع الواردات لنفس الفترة بقيمة اجمالية قدرت 155.8 مليار دولار، وهذا راجع لسياسة الدولة الرامية الى دعم الاستثمار وخلق الثروة وزيادة الانتاجية في مختلف القطاعات، من خلال استيراد التجهيزات الصناعية التي تدخل في العملية الانتاجية، نجد ايضا ان قيمة استيراد المواد النصف مصنعة خلال فترة الدراسة بلغت 120.7 مليار دولار بنسبة اجمالية قدرت 21.4%، تدخل المواد النصف مصنعة في الحركة الانتاجية خصوصا الصناعات الكهرو منزلية والصناعات الالكترونية، بالنسبة للواردات الخاصة بالمواد الغذائية فقد بلغت خلال فترة الدراسة 105 مليار دولار بنسبة اجمالية قدرت 1.6%، لهذا فقد شددت الحكومة على ضرورة تشجيع الانتاج المحلي، وكذا تشجيع ودعم الاستثمار في الصناعات التحويلية الغذائية، بغية تقليص قيمة الواردات من المواد الغذائية، كما مثلت ايضا الواردات من المواد الاستهلاكية نسبة 16.9% من مجموع الواردات خلال فترة الدراسة بقيمة اجمالية قدرت 95.6 مليار دولار، الامر الذي دفع الحكومة الى تحديد قائمة المنتجات الاستهلاكية القابلة للاستيراد والغير قابلة للاستيراد، وهذا تشجيعا للمنتج المحلي من جهة، ومن اجل تخفيض قيمة الواردات

من جهة أخرى، اما باقي الواردات في مختلف القطاعات فهي متقاربة وعلى نفس النسق خلال طول فترة الدراسة 2011-2022.

كحوصلة حول السلسلة الزمنية للواردات الجزائرية للفترة 2011-2022، يتبين لنا ان واردات الجزائر من الطاقة انخفضت بنسبة كبيرة بعد ان كانت 4.6 مليار دولار سنة 2011، لتتخفض سنة 2022 الى 581 مليون دولار، وهذا بفضل سياسة الاستثمار في الجزائر التي دعمت الصناعات التحويلية للبترو، خلافا لما كان معمول به في السابق يتم تصدير البترول الخام واستيراد المواد الطاقوية المستخرجة من البترول.

بالنسبة للسلع الاستهلاكية فهي كذلك انخفضت مقارنة بالفترة السابقة، بعد ان كانت في سنة 2013 تساوي 10.5 مليار دولار لتتخفض في سنة 2022 الى 5.2 مليار دولار، وهذا راجع الى تحديد قائمة المنتجات الكمالية الغير قابلة للاستيراد والتي دعمت الدولة انتاجها محليا، بالنسبة لواردات المواد الغذائية فهي تقريبا على نفس النسق طوال فترة الدراسة، وهذا يدل عدم مقدرة الجزائر بعد على تحقيق امنها الغذائي من المنتجات الموجهة للتغذية، مما يتطلب جهودا اكبر من اجل الوصول الى حماية الامن الغذائي والاستقلالية الاقتصادية للبلد .

فيا يخص المواد نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية، فقد ارتفعت فاتورة استيرادها خلال سنة 2014، 2015، وهذا بفعل البحبوحة المالية بسبب ارتفاع اسعار البترول، والسياسة الاستثمارية التي اتبعتها الجزائر ، المتمثلة في انعاش وتجديد القطاع الصناعي عن طريق استيراد مختلف المعدات المتعلقة بالإنتاج، وكذا فتح المجال امام المستثمرين لاستيراد المواد نصف مصنعة والقيام بتركيبها في الجزائر مثل الاجهزة الكهر ومنزلية.

بالنسبة للواردات من المواد الاولية فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا بعد ان كانت 1.6 مليار دولار سنة 2011 لترتفع الى 4 مليار دولار سنة 2022، وهذا فإن دل فإنه يدل على حركية القطاع الصناعي والانتاجي للبلد.

ثانيا مقارنة بين الناتج الداخلي الخام والواردات الجزائرية للفترة الممتدة 2011-2022

وحتى نتمكن من تحليل دقيق لتغير الواردات وعلاقتها بالاستثمار، ارتأينا ان نقوم بمقاربة تحليلية بين تغير القيمة السنوية للواردات والناتج الداخلي الخام، وهذا حتى نتمكن من اثبات او نفي فرضية ان الواردات لها علاقة مباشرة بالاستثمار، سواء من حيث طبيعة الواردات هل هي موجهة للاستهلاك او الانتاج، او من جهة اخرى التأثير على قيمة الواردات أي كلما زاد الناتج الداخلي الخام كلما زادت الإنتاجية، وتحقيق الاكتفاء ومنه تقليص الواردات.

الجدول رقم (03) قيمة الناتج الداخلي الخام و الواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2022

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات الكلية (مليون \$)	46927	51569	54993	59670	52649	49436
الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	14526,6	16115,4	16569,3	17228,6	16712,7	17514,7
الناتج الداخلي الخام (مليون \$)	108.01	119.82	123.19	128.1	124.26	130.22

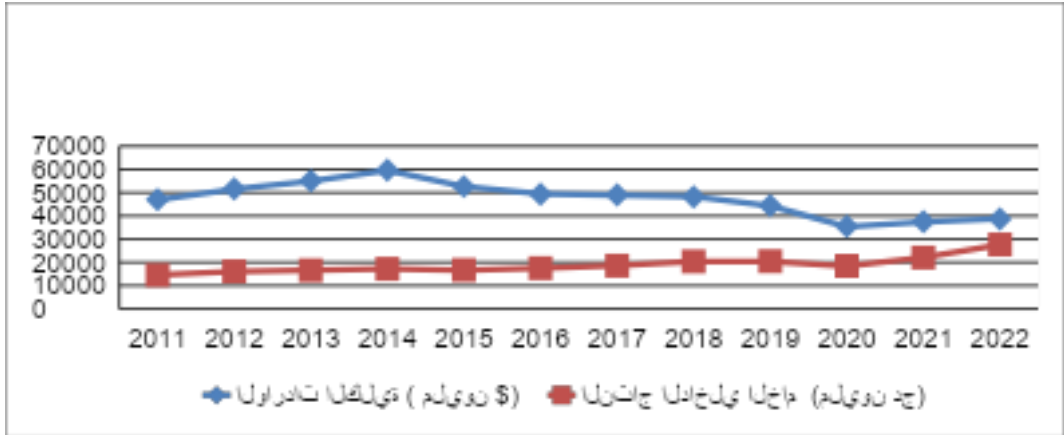
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الواردات الكلية (مليون \$)	48980	48292	44323	35421	37405	38757
الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	18575,8	20393,5	20500,2	18476,9	22079,3	27688,8
الناتج الداخلي الخام (مليون \$)	138.11	151.63	152.42	137.38	164.16	205.87

المصدر : من انجاز الباحثين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر الموقع الرسمي [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/)

[algeria.dz/](https://www.bank-of-algeria.dz/) تاريخ الاطلاع 2024/03/22

نلاحظ بأنه توجد علاقة عكسية بين قيمة الواردات وبين الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل على ان الاستثمار يؤثر على حجم وقيمة الواردات ،حيث ان الاستثمار يرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام، ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي ،وتقليص التبعية للواردات، لتبقى محصورة ومقتصرة على المواد الاولية والمنتجات التي ليست للبلد ميزة مطلقة في انتاجها

الشكل (03) تمثيل بياني للنتاج الداخلي الخام والواردات الجزائرية للفترة 2011-2022



المصدر من اعداد الباحثين اعتماد على بيانات الجدول رقم 02

من خلال التمثيل البياني الذي يمثل قيمة الناتج الداخلي الخام والواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2022، يتبين لنا انه كلما انخفض الناتج الداخلي الخام كلما زادت قيمة الواردات، وكلما ارتفع الناتج الداخلي الخام كلما انخفضت قيمة الواردات، دلالة على ان الاستثمار له علاقة مباشرة في التأثير على الواردات، حيث ان الاستثمار يزيد من قيمة الناتج الداخلي الخام ويحقق الاكتفاء، ومنه نصل الى مرحلة التشبع لبعض المنتجات التي كنا نستوردها من الخارج، نجد انه خلال سنة 2011 بلغت قيمة الواردات 46.9 مليار دولار، في حين ان قيمة الناتج الداخلي الخام بلغت 14.5 مليار دولار ما يعادل 108 مليون دولار، اما في سنة 2020 ومع بداية انخفاض قيمة الواردات التي بلغت 35.4 مليار دولار نجد انه في المقابل ارتفع الناتج الداخلي الخام الى 18.4 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 137.3 مليون دولار، اضافة الى ان الدولة الجزائرية في هذه السنة وبسبب ازمة كورونا وانخفاض اسعار البترول فرضت بعض القيود على الواردات الجزائرية، من خلال الغاء رخص الاستيراد لبعض المنتجات، نلاحظ ايضا انه خلال سنة 2022 بلغت الواردات الجزائرية 38.7 مليار دولار في حين بلغ الناتج الداخلي الخام 27.6 مليار دينار أي ما يعادل 205 مليون دولار امريكي .

ثالثا مؤشر التركيز والتنوع للواردات الجزائرية للفترة 2011-2022

من اجل التحليل اكثر سنقوم بتحليل المؤشرات الصادرة عن منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية،

المتمثلة في مؤشر تركيز الواردات الجزائرية، اضافة الى مؤشر التنوع للواردات الجزائرية

الجدول رقم (04) مؤشر التركيز والتنوع للواردات الجزائرية خلال الفترة 2011-2022

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر التركيز للواردات	0.083	0.111	0.093	0.077	0.069	0.060
مؤشر التنوع للواردات	0.485	0.467	0.454	0.428	0.39	0.389

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مؤشر التركيز للواردات	0.060	0.067	0.059	0.060	0.065	0.076
مؤشر التنوع للواردات	0.383	0.42	0.399	0.402	0.423	0.428

المصدر من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الموقع الرسمي

<https://unctad.org/fr/statistics> تاريخ الاطلاع 20/03/2024

مؤشر التركيز للواردات يبين مدى تركز الواردات الجزائرية حول مجموعة من المنتجات، ومدى

توزيعها بطريقة متوازنة لمجموعة من المنتجات، حيث انه كل ما اقترب المؤشر من 01 هذا يعني أن الواردات

هي جد مركزة وموجهة نحوى بعض المنتجات، والعكس عندما يقترب المؤشر من 0، وهذا دلالة على

التوزيع المتناسق والمتوازن لجميع الجوانب بين المنتجات.

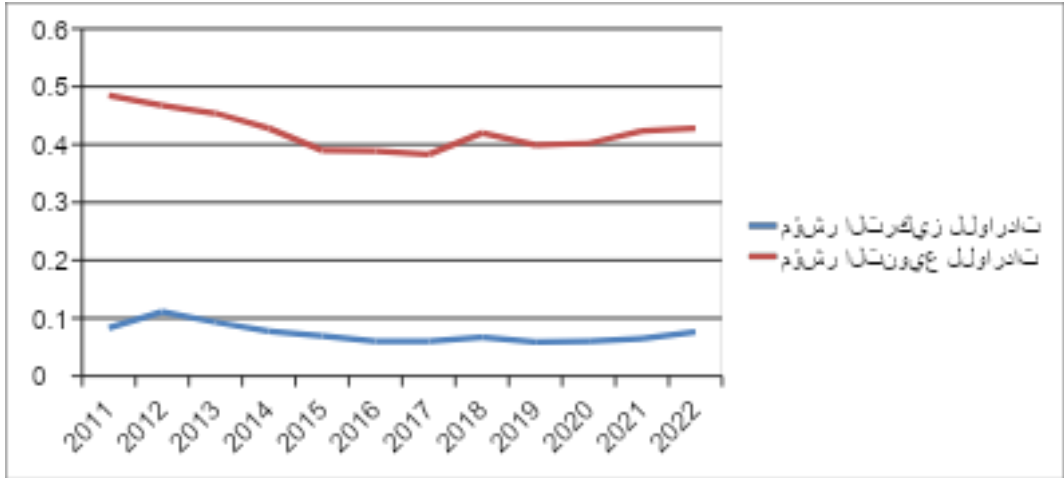
مؤشر التنوع للواردات يشير الى هيكله الواردات الجزائرية ومدى اختلافها او تقاربها من هيكل

الواردات الدولية، بمعنى آخر يقيس الانحراف المطلق لهيكلة الواردات الوطنية عن الهيكل العالمي للواردات،

كل ما اقترب المؤشر من 01 هذا يعني انه يوجد تقارب مقارنة بالهيكل العالمية للواردات، والعكس كل ما

اقترب المؤشر من 0 هذا يعني انه يوجد اختلاف عن الهيكل العالمية للواردات.

الشكل (04) تمثيل بياني لمؤشري التركيز والتنوع للواردات الجزائرية للفترة 2011-2022



المصدر من اعداد الباحثين اعتماد على بيانات الجدول رقم (04)

من خلال الملاحظة للتمثيل البياني يتبين لنا اننا مؤشر التركيز للواردات الجزائرية خلال الفترة الزمنية 2011-2022، خلال سنة 2011 نسبة المؤشر بلغت 0.083، لترتفع سنة 2012 إلى 0.111 وهذا دلالة على تركيز الواردات واقتصارها على عدد اقل من المنتجات مقارنة بالسنة السابقة بفارق يقدر 0.028، انخفض مؤشر التركيز لسنة 2013 ليسجل 0.093 بفارق يقدر 0.018 مقارنة بالسنة السابقة، استمر مؤشر التركيز للواردات على نفس النسق الى غاية 2022 حيث سجل نسب تراوحت بين 0.060 و 0.076 وهذا دلالة على التوزيع المتجانس للواردات الجزائرية وتنوعها.

بالنسبة لمؤشر التنوع للواردات الذي يدرس الانحراف المطلق للهيكلة الوطنية للواردات ومقارنتها بالهيكلية العالمية، نلاحظ انه خلال سنة 2011 سجل المؤشر نسبة 0.485 دلالة على وجود اختلاف كبير عن الهيكلية العالمية للواردات، وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على الواردات في تلبية المتطلبات الداخلية، مما اسهم بدرجة كبيرة في ارتفاع قيمة الواردات، حيث انه كل ما اقترب المؤشر من 01 كل ما كان هناك تقارب نحو الهيكلية العالمية للواردات عبر العالم، استمرت حدة هذا الاختلاف الهيكلي الى غاية سنة 2017 حيث سجلت لنفس السنة 0.383، وهذا راجع الى عدم استقرار الواردات والاعتماد بصفة كلية مطلقة على السوق الخارجية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب الداخلي، في ظل انخفاض محسوس للنتائج الداخلي الخام الجزائري ونقص الاستثمار في مختلف المجالات لتغطية الطلب الداخلي والولوج للتصدير، خلال سنة 2022 سجل المؤشر نسبة 0.428، وهذا يدل على

استمرار عدم التوافق الجزئي للهيكلية السلعية للواردات الجزائرية مع الهيكلية العالمية للواردات، مما يستدعي ضرورة مراجعة السياسات التجارية والاستثمارية في الجزائر .

الخاتمة:

سعيًا من خلال هذه الدراسة تحت عنوان دراسة تحليلية لواردات الجزائر في ظل التوجهات الجديدة لقانون الاستثمار 2011-2022، إلى تسليط الضوء على قانون الاستثمار الجزائري للفترة 2011-2022 ، ودوره في زيادة الناتج الداخلي الخام و تقليص التبعية للواردات و زيادة الصادرات غير النفطية ، ومنه تحقيق سيادة الأمن الغذائي والاقتصادي في الجزائر، وعلى ضوء كل هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

● بالنسبة للتجارة الخارجية، تفتقد الواردات الجزائرية لسمة التخصيص، أي أن الجزائر تستورد نسبة كبيرة من المنتجات المختلفة من الخارج بمعنى التبعية الاقتصادية للواردات، في حين أن صادرات الجزائر بنسبة 95% هي صادرات نفطية

● قانون الاستثمار في الجزائر هو مجموعة من القرارات والاجراءات التي تهتم بتسيير وتطوير قطاع الاستثمار في الجزائر، خضع للعديد التعديلات ولها قانون 93-19 المتعلق بترقية الاستثمار، وآخر قانون كان سنة 2022 تحت رقم 22-18

● توجد هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وحجم الواردات، أي كلما زاد الاستثمار ارتفع الناتج الداخلي الخام وانخفض حجم الواردات

وعلى ضوء كل ما سبق يمكن أن ندرج التوصيات التالية :

● ضرورة تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين بما فيها الدعم المالي والعقار المخصص للاستثمار

● دعم الطلبة اصحاب الافكار والمشاريع الفتية من اجل تجسيد افكارهم الى مؤسسات ومشاريع استثمارية

● ضبط استراتيجية خاصة بالواردات وتشجيع المنتج المحلي وكذا تقديم التسهيلات للواردات من المواد الأولية الموجه للاستثمار والانتاج

● رقمنة قطاع الاستثمار من اجل القضاء على البيروقراطية وتسهيل الاجراءات للمستثمرين.

قائمة المراجع:

3. السبتي وسيلة. (2018). مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الدولي والعملة*، 128.
4. الكاهنة أرزيل. (2022). نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022. *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، 04-60.
5. أمر. (01 جمادى الثانية، 1422). أمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار. *الجريدة رقم 47-2001*. الجزائر: الجريدة الرسمية.
6. حسين احمد توفيق. (1988). *التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)*. القاهرة: دار النهضة العربية.
7. عبد الغفار غطاس. (2015). اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1980-2011. *مجلة الباحث*، 285.
8. عميروش فتحي. (2020). الاطار القانوني للاستثمار في ظل الامر 16-09. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية*، 564.
9. محمود يونس. (2015). *التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
10. مرسوم. (10 اكتوبر، 1993). مرسوم تشريعي 12-93، مؤرخ في 05 اكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار الاجنبي، ملغى. الجزائر.
11. منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 03، 2024، من منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية : <https://unctad.org/fr/statistics>